

28 تشرين أول 2018

بيانات المشتريات الحكومية للعام 2017

خلفية:

تتشرف دائرة المشتريات الحكومية في فرع المحاسب العام بعرض بيانات المشتريات للوزارات الحكومية للعام 2017 في هذا المنشور، وذلك استمراراً للتقرير الأول بالموضوع والذي نُشر لبيانات العام 2016. منشورات دائرة المشتريات الحكومية تتيح دراسة إجراءات وأحجام مشتريات الوزارات الحكومية، بما في ذلك إجراءات التعاقد التي تتم بإعفاء من مناقصة، بالخضوع لقانون واجب المناقصات ولوائحه.

ماهي المشتريات الحكومية:

المشتريات الحكومية هي رُكن مركزي في فعاليات الوزارات الحكومية. في الواقع، تقريباً كافة الفعاليات الحكومية متعلقة بتنفيذ مشتريات بضائع أو خدمات. التعاقد مع مزودين لتنفيذ المشتريات يتم بالخضوع لقانون واجب المناقصات. التحدي المركزي الذي تواجهه الحكومة فيما يتعلق بموضوع المشتريات الحكومية هو كيفية ضمان وجود عملية تنسم بالمساواة والشفافية مع ضمان النجاعة والحفاظ على قدرة الأداء الوظيفي للحكومة.

المنهجية (تفسيرات وتعريفات):

استخلصت هذه البيانات من منظومة ال- ERP " مركفاه" (فيما يلي : " المنظومة") ، وهي منظومة تشغيلية مالية عرضية تستخدمها كافة الوزارات الحكومية ووحدات الدعم، باستثناء وزارة الخارجية، مراقب الدولة، الهيئات الأمنية (الشرطة، وزارة الدفاع وهيئات أخرى) والمستشفيات الحكومية. تتم تغذية بيانات المشتريات لهذه المنظومة من قبل موظفي الوزارات الحكومية المختلفة، والتحليل الورد فيما يلي تم وفقاً للمعلومات المخزنة في المنظومة. تم إجراء التحليل على مرحلتين:

المرحلة الأولى، إنشاء قاعدة بيانات، البيانات المعروضة هي من النموذج اللوجستي للمنظومة، ويبلغ حجمها ما يقارب ال- 50 مليار ش.ج. التطرق في التحليل هو لبيانات المشتريات الحكومية فقط بموجب تعريفها أعلاه، بدون فعاليات لا يمكن اعتبارها مشتريات مثال تحويل ميزانيات والمدفوعات الإلزامية مثال ضرائب البلدية والكهرباء. وفقاً لذلك، تبلغ المشتريات الحكومية ما يقارب ال- 34 مليار ش.ج. بالإضافة إلى ذلك، بهذا المستند، تم استبعاد بيانات التعاقدات التي صنفها الوزارات في المنظومة على أنها مشتريات " أخرى"، وذلك نظراً لحقيقة أنه لا يمكن تصنيفها بشكل دقيق. هذه التعاقدات تصل إلى ما يقارب ال- 13% من إجمالي البيانات في المنظومة (بمعنى 4.3 مليار)، وذلك مقارنة مع 17.6% في العام الماضي. نحن نعمل على تقليص الاستخدام بصيغة مشتريات " أخرى" ونتوقع أن يستمر هذا المعطى بالانخفاض في المنشورات المستقبلية.

شارع كابان 1 القدس 9103002 ص.ب 3115 هاتف: 02-6663426 فاكس: 02-5695368

المحاسب العام على شبكة الانترنت: ag.mof.gov.il

gov

وزارة المالية على شبكة الانترنت: www.mof.gov.il

دائرة المشتريات الحكومية على شبكة الانترنت: www.mr.gov.il

بوابة الحكومة: www.gov.il

في المرحلة الثانية، يتم إجراء التحليل الداخلي في بيانات المشتريات، التي سَتعرض فيما يلي. من أجل تحليل كيفية تعاقد الوزارات الحكومية، يجب التمييز بين التعاقدات التي تتم بمناقصات علنية ، وتعاقدات تتم بإجراءات تنافسية ليست مناقصة علنية وتعاقدات تتم بإعفاء من مناقصة أو بإعفاء من إجراء تنافسي آخر .

أسباب وذرائع التعاقدات التي لا تستوجب إجراء مناقصة أو إجراء تنافسي مفصلة في البند 3 من لوائح واجب المناقصات ، للعام -1993، بينما اللوائح 4 و-5 من لوائح واجب المناقصات تُفصل التعاقدات التي تستوجب إجراءات تنافسية ليست مناقصات علنية . بالإضافة إلى ذلك، في التعليمات التي نشرها فرع المحاسب العام للوزارات الحكومية من ضمن صلاحياته بموجب المادة 24 من لوائح واجب المناقصات (تعليمات نظام الأموال والمرافق)، حُددت حالات فيها يجب القيام بإجراء تنافسي لا يعتبر مناقصة علنية بالرغم من أن اللوائح تسمح بالتعاقد بإعفاء من مناقصة (تعاقدات بموجب المادة 3(1) من لوائح واجب المناقصات).

بتحليل المشتريات الحكومية سنطرق كـ - " إعفاء " فقط للتعاقدات التي لا تشمل إجراء تنافسي لاختيار المزود.

باستثناء الإجراءات التنافسية والإجراءات غير التنافسية ("إعفاء") ، تقوم الحكومة بتعاقدات مع هيئات عمومية . أساس تفرد هذه التعاقدات هو أنها تعاقدات مع هيئات يسري عليها قانون واجب المناقصات.

سنعرض هذه التعاقدات كـ " تعاقدات بالإعفاء مع هيئات عمومية " .

الاستمرارية وقابلية المقارنة:

وفقاً للمذكور، هذا هو المنشور السنوي الثاني. من الجدير ذكره، أنه في أعقاب نشر التقرير السنوي السابق، تم العمل على تحسين جودة البيانات، ومنهجية التحليل، وتم إدخال عدة تغييرات جذرية التي من ناحية حسّنت بشكل كبير جودة وموثوقية البيانات، بينما من الناحية الأخرى، لا تتيح المقارنة مع بيانات العام الماضي. تتمثل التغييرات الأساسية بتطوير تقرير هادف ومخصص يسحب البيانات بالشكل الأمثل ويمكن سحب كمية طلبيات (وذلك مقارنة بعدد الأسطر في الطلبيات في العام 2016)، وأيضاً تعبيرات في منهجية التصنيف التي تشمل بجملة الأمور التحديد بدقة ما هو الشراء ، ونتيجة لذلك إجراء تحليل للنقطة المالية في المنظومة التي تم اعتبارها مشتريات.

تعاققات الحكومة – بيانات " المركفاة "

فيما يلي تركيز مبالغ الالتزامات وكمية الطلبات للعام 2017:

المشتريات بمصطلحات الحجم المالي للعام 2017، بملايين ش.ج	بالنسب المئوية من بين المجموع الكلي	كمية الطلبات	بالنسب المئوية من بين المجموع الكلي
34,223	100%	161,300	100%
4,315	13%	13,754	9%
29,908	87%	147,546	91%

في البيانات التالية، تم إجراء تجزئة بموجب المفصل أعلاه، وفقاً لتصنيف كيفية الشراء التي تمت تغذيتها للمنظومة من قبل الوزارات الحكومية عند إبرام التعاقدات.

- مناقصات علنية – مشار إليها باللون الأزرق .
- إجراءات تنافسية أخرى بموجب لوائح واجب المناقصات – مشار إليها باللون الأزرق السماوي
- تعاققات بالإعفاء مع هيئات عمومية – مشار إليها باللون الأخضر
- تعاققات بالإعفاء من مناقصة – مشار إليها باللون الأحمر

الجدول رقم 1: تجزئة المشتريات الحكومية، بدون المشتريات الأخرى، بموجب تصنيف التعاقدات بالحجم المالي للعام 2107

النسبة المئوية من بين المجموع الكلي	الحجم المالي ، بملايين الشواقل الجديدة	
32.55%	9,735	مناقصات علنية
11.52%	3,445	ممارسة حق الخيار
1.67%	501	طلب لتلقي عروض لغاية مبلغ 50,000 ش.ج
0.54%	163	مناقصة مغلقة
1.39%	417	تعاققات مع خبراء
1.36%	407	تعاققات بالإعفاء مع هيئات ذات طابع عمومي ¹
32.35%	9,677	تعاققات بالإعفاء مع هيئات عمومية
0.06%	18	إعفاء – أمني
8.24%	2,465	إعفاء – تعاقداً تكملة
1.99%	595	إعفاء – مشروع مشترك بدون هدف بالربح
0.86%	256	إعفاء - ظروف عاجلة و خاصة
1.33%	399	إعفاء – تصنيفات إضافية ²
4.90%	1,465	إعفاء – مزود وحيد وتعاقداً مع ساكن أجنبي

1 يشمل اللوائح التالية: 3 (6) تعاققات مع اتحاد لنقل مهام، 3 (18) تعاققات مع صندوق أراضي إسرائيل وجويئط إسرائيل بظروف معينة، 3 (19) تعاققات كبيرة – تعاققات مع الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية ومؤسساتها، " كيرن هيسود- همجيتت همونحيدت بظروف معينة.
2 يشمل اللوائح التالية: 3 (11) شؤون الثقافة والفنون، 3 (12) تعاققات مكتب النشر الحكومي، 3 (14) منح أو تلقي ائتمان، 3 (22) – تعاققات لتعيين خبراء طبيين، 23(ب) – لم يُقدم أي عرض بالمناقصة.

شارع كابيلن 1 القدس 9103002 ص.ب 3115 هاتف: 02-6663426 فاكس: 02-5695368

المحاسب العام على شبكة الانترنت: ag.mof.gov.il



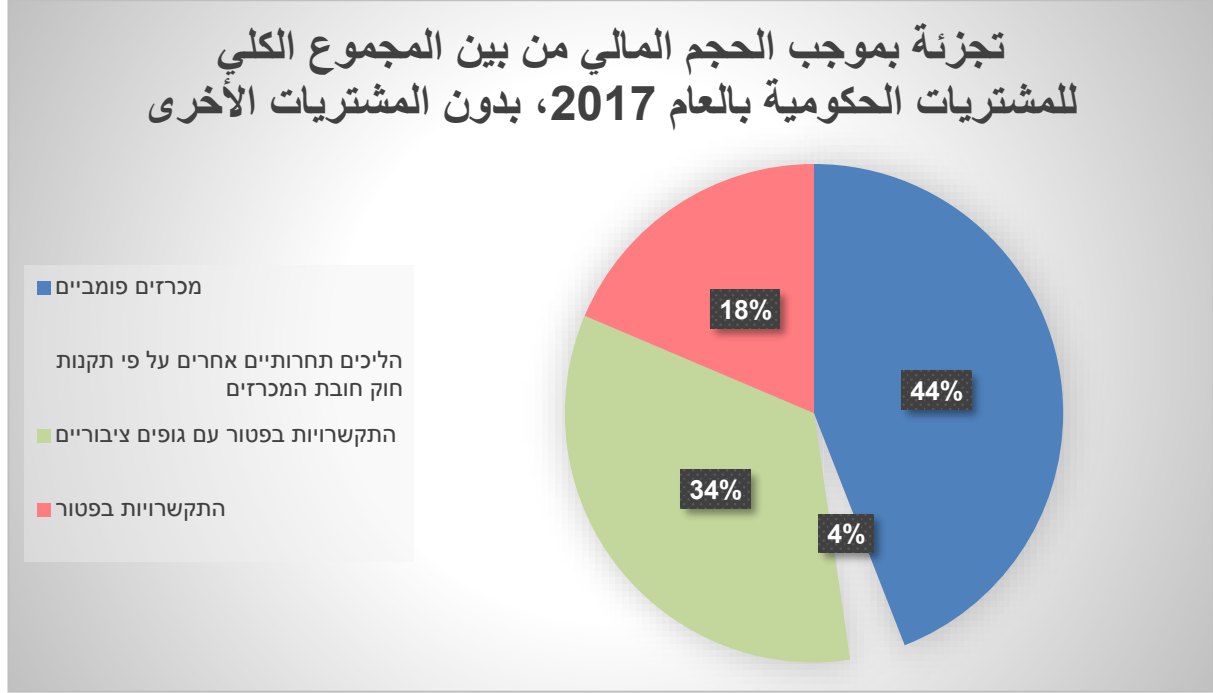
وزارة المالية على شبكة الانترنت: www.mof.gov.il

دائرة المشتريات الحكومية على شبكة الانترنت: www.mr.gov.il

بوابة الحكومة: www.gov.il

0.90%	269	إعفاء - شراء أراضي للوزارات الحكومية
0.15%	45	إعفاء - عقاقير، أدوية وأبحاث علمية
0.18%	53	إعفاء - تعيين أعضاء باللجان
100%	29,908	المجموع الكلي

الرسم التوضيحي رقم 1: تجزئة المشتريات الحكومية بموجب كيفية التعاقدات، الحجم المالي، للعام 2017



الجدول رقم 1 يُفصل أنواع التعاقدات المختلفة التي تُشكل مشتريات بموجب لوائح قانون واجب المناقصات.

الرسم التوضيحي رقم 1 يعرض لمحة عامة عن أنواع التعاقدات بالمشتريات الحكومية.

يمكن الملاحظة أنه بالمناقصات العلنية، بما في ذلك ممارسة الإمكانية، تُشكل 44% من المجموع الكلي للتعاقدات بمصطلحات الحجم المالي للعام 2017. كذلك، يمكن ملاحظة أن في الجدول 32% من مجمل المشتريات الحكومية هو لهيئات هي بنفسها مُلزَمة بقانون واجب المناقصات، القصد، شركات حكومية، اتحادات قانونية، بلديات وما شابه ذلك. بينما بموجب مبنى القانون ولوائحه بصورة مجردة وبحته، تُشكل إجراءات الإعفاء 56% من مجمل التعاقدات، على ضوء التحليل المعروض أعلاه، معطى التعاقدات بالإعفاء من بين مجمل التعاقدات بمصطلحات الحجم المالي للعام 2017 يستوفي نسبة - 18% فقط. في هذا السياق، من المهم الإشارة إلى وجود فجوة في بيانات العام 2016 (التقرير السابق الذي نشرته دائرة المشتريات الحكومية)، الناتجة من التغيير المنهجي. في هذا العام، تم شمل تصنيف "تخصيص حق/مورد في إجراء تنافسي علني" تحت تصنيف مناقصات علنية. هذه التخصيصات ليست تعاقدات للحكومة بموجب قانون واجب المناقصات، بل هي تخصيصات للموارد العمومية بواسطة أداة مناقصة علنية تنافسية. وفقاً لذلك، لا يدور الحديث عن مشتريات، التخصيصات كالمذكور غير مشمولة في هذه البيانات.

شارع كابيلن 1 القدس 9103002 ص.ب 3115 هاتف: 02-6663426 فاكس: 02-5695368

وزارة المالية على شبكة الانترنت: www.mof.gov.il المحاسب العام على شبكة الانترنت: ag.mof.gov.il

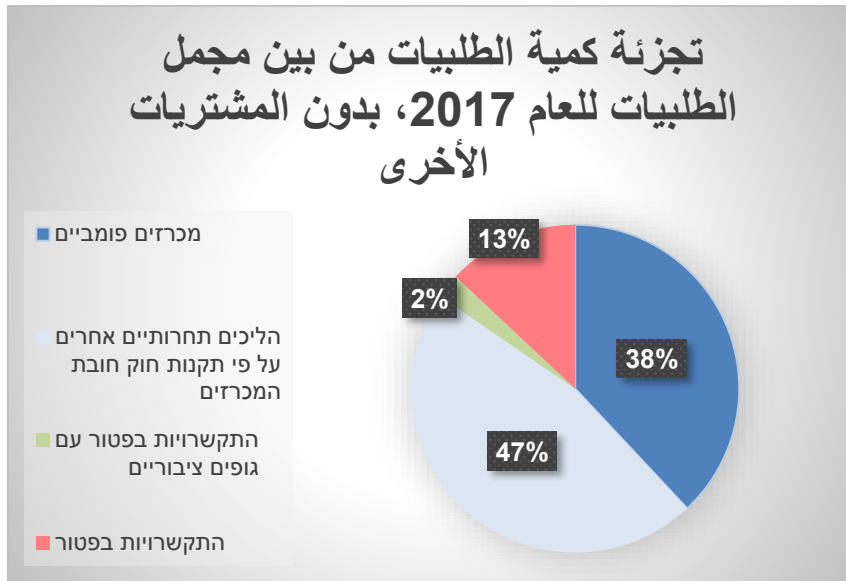
دائرة المشتريات الحكومية على شبكة الانترنت: www.mr.gov.il

بوابة الحكومة: www.gov.il

الجدول رقم 2: تجزئة المشتريات الحكومية، بدون المشتريات الأخرى، بموجب كيفية التعاقدات بالكميات للعام 2017

النسبة المئوية من بين المجموع الكلي	عدد الطلبيات	
36.17%	53,370	مناقصات علنية
1.85%	2,732	ممارسة حق الخيار
43.09%	63,579	طلب لتلقي عروض لغاية مبلغ 50,000 ش.ج
0.17%	252	مناقصة مغلقة
3.27%	4,832	تعاقداً مع خبراء
0.06%	83	تعاقداً بالإعفاء مع هيئات ذات طابع خاص
2.38%	3,506	تعاقداً بالإعفاء مع هيئات عمومية
0.04%	55	إعفاء - أمني
1.29%	1,899	إعفاء - تعاقد تكملة
0.09%	127	إعفاء - مشروع مشترك بدون هدف بالربح
0.10%	154	إعفاء - ظروف عاجلة و خاصة
0.73%	1,079	إعفاء - تصنيفات إضافية
3.15%	4,643	إعفاء - مزود وحيد وتعاقد مع ساكن أجنبي
0.08%	117	إعفاء - شراء أراضي للوزارات الحكومية
3.16%	4,663	إعفاء - عقاقير، أدوية وأبحاث علمية
4.37%	6,455	إعفاء - تعيين أعضاء باللجان
100%	147,546	المجموع الكلي

الرسم التوضيحي رقم 2: تجزئة المشتريات الحكومية بموجب كيفية التعاقدات، الكميات، للعام 2017



في الجدول رقم 2 يمكن ملاحظة أن المناقصات العلنية تشكل 38% من كمية الطلبيات للعام 2017. كذلك، يمكن ملاحظة أن 43% من مجمل كمية الطلبيات في المنظومة تتم في إجراء مشتريات تنافسي مختصر بطلب لتلقي عروض لغاية مبلغ 50,000 ش.ج ، لكن بموجب المذكور بمصطلحات الحجم المالي كيفية هذه التعاقدات تشكل 1.67%

شارع كابيلن 1 القدس 9103002 ص.ب 3115 هاتف: 02-6663426 فاكس: 02-5695368

وزارة المالية على شبكة الانترنت: www.mof.gov.il المحاسب العام على شبكة الانترنت: ag.mof.gov.il

دائرة المشتريات الحكومية على شبكة الانترنت: www.mr.gov.il

بوابة الحكومة: www.gov.il

فقط. كمية التعاقدات بالإعفاء التي لا تشمل وجود إجراء تنافسي لاختيار مزود تُشكل 13% من مجمل التعاقدات للعام 2017.

تلخيص:

المحاسب العام يولي أهمية كبرى لوجود عملية مشتريات تتسم بالمساواة والشفافية، وانطلاقاً من هذه القيم، أجرت دائرة المشتريات الحكومية تحليلاً لكافة الالتزامات الوزارية في المنظومة المالية العرضية للحكومة (مركفاه)، التي تنشر غالبيتها للجمهور كمعطيات خام وأولية مرة كل ثلاثة أشهر على موقع وحدة حرية المعلومات على الانترنت. تحليل البيانات يهدف أولاً وقبل كل شيء، تمكين المحاسب العام من الحصول على صورة واضحة بما يتعلق بالتعاقدات الحكومية بالإعفاء، وذلك بهدف أن تعمل الوزارات الحكومية على تقليصها.

يؤكد بهذا السياق، أنه من أجل نشر بيانات دقيقة قدر الإمكان، تعمل الوزارات الحكومية جاهدة على تحسين البيانات التي تقوم بتغذيتها بشكل منتظم وجاري للمنظومة. ينعكس هذا التحسين، بتقليص كبير بالتعاقدات المُصنفة كـ " مشتريات أخرى" بكيفية الشراء، التي شكلت في بداية الطريق في العام 2013 ، 65% من البيانات، واليوم تُشكل 13% فقط.

مع فائق الاحترام،

جال أمير

مدير دائرة المشتريات الحكومية